

مقدمة:

"مما لاشك فيه أن المال من الإحتياجات الأساسية في الحياة اليومية مثل غيره من الحاجيات. و لا يمكن أن يغيب عن الذهن أنه عصب الحياة بإعتباره المحرك الأساسي للمهام داخل أي منظمة أعمال و من ثم لا بد أن يتوفر المال في الوقت المناسب و بالقدر المناسب." (١)

ما جعل للمبادلات التجارية دور حيوي و فعال في ترقية النشاط الإقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة، عن طريق لجوء المؤسسات الإقتصادية إلى البنوك التي قد تفرض عليها الكثير من القيود و الشروط من أجل الإقراض، أو تقوم بطرح أوراق مالية في سوق الأوراق المالية، فما هي إذن سوق الأوراق المالية؟ و فيما تتمثل الأوراق المالية المتداولة بداخلها؟ وما هي أهميتها في الجانبين الإقتصادي و المالي؟

المبحث الأول: مفهوم السوق المالي

للمال دور أساسي في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، و لتلبية ذلك كان من الضروري توفير أسواق مالية مختلفة، من أهمها أسواق الأوراق المالية (البورصة). " فوجود هذه الأسواق في أي بلد يعتبر المرآة التي تعكس الوجه الحضاري الحديث لإقتصاديات الدول و تقدمها، فهي تعد من أهم أجهزة و مكونات الأسواق المالية. فهي تهدف إلى تأمين السيولة و تجميع المدخرات للإسهام في عملية الإستثمار و التنمية و عليه فقد إرتبط تطور الأسواق المالية بالتطور الإقتصادي و الصناعي الذي مرت به معظم دول العالم، و قد ترتب عن ذلك إصدار العديد من الأوراق المالية." (٢) لذلك سنتطرق للتعريف بالسوق المالي و مكوناته و أهم المتدخلين فيه.

المطلب الأول: التعريف و المكونات و المتدخلون في السوق المالي

الفرع الأول: التعريف

السوق المالي هو المكان الذي يتم فيه شراء و بيع الأوراق المالية بمختلف أشكالها : كأسهم و سندات الشركات، و سندات الحكومة. التعامل في هذه السوق يكون بالمضاربة بمعنى شراء الأوراق المالية و إعادة بيعها بغية تحقيق الربح، "والربح هو الفارق بين ثمن الشراء و البيع بحسب كمية الأوراق، و يتوقف مقداره على قدرة المضارب على التنبؤ بأحوال السوق" (١)، فإن كان تقديره جيدا كان بإستطاعته تحقيق ربح مرتفع و العكس.

(١) - رسمية قرياقص، أسواق المال (أسواق، رأسمال، مؤسسات) ، الدار الجامعية، ١٩٩٩ ص:٩.

(٢) - نفس المرجع، ص:١٧.

(٣) - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الإقتصادية العالمية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، ١٩٩٠، ص:٨٣.

و بصفة عامة، فسوق الأوراق المالية سوق منظمة تتعقد في مكان معين و في أوقات دورية، بين المتعاملين في شراء و بيع مختلف الأوراق المالية.

الفرع الثاني: المكونات

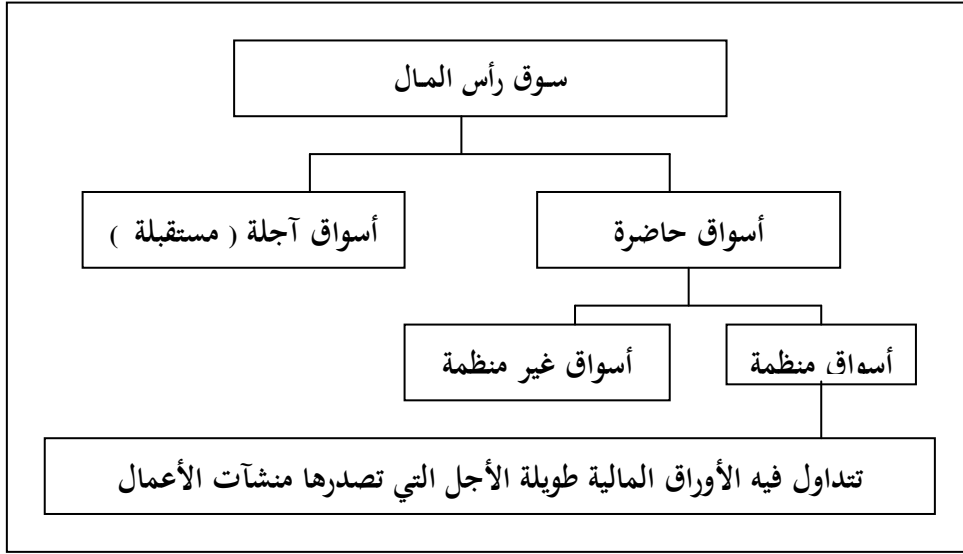
سوق الأوراق المالية يتم فيها تداول الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال وهناك نوعان من السوق المالي هما:

- **أسواق حاضرة:** يتم تداول الأوراق المالية فيها من خلال أسواق منظمة أي داخل مكان محدد و معروف يطلق عليه لفظ البورصة، أو خارج هذا المكان و هو ما يعرف بالأسواق غير المنظمة، حيث يتم التعامل بأوراق مالية طويلة الأجل من أسهم وسندات، و هنا تنتقل ملكية الورقة للمشتري فوراً عند إتمام الصفقة و ذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزء منها.

- **أسواق آجلة:** و يطلق عليها أسواق العقود المستقبلية، و هي تتعامل أيضا في الأسهم و السندات و لكن من خلال عقود و إتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة و يتسلمها في تاريخ لاحق، و الغرض من وجود هذه الأسواق هو تجنب مخاطر تغير السعر.

و الشكل التالي يوضح مكونات سوق الأوراق المالية بصورة مبسطة.

الشكل رقم ١ : مكونات سوق الأوراق المالية



المصدر: رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، ١٩٩٩، ص: ١٣.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

الفرع الثالث: المتدخلون في السوق المالي

يمكن تقسيم المتدخلين في عملية البورصة إلى قسمين أساسيين: متدخلين مباشرين، و متدخلين غير مباشرين.

أما المباشرين فهم السماسرة و الوسطاء و مختلف الأعضاء الآخرين الذين يمارسون العمليات في سوق الأوراق المالية، و المتدخلين غير المباشرين هم العملاء الأساسيين الذين يعمل السماسرة و الوسطاء على تنفيذ أوامرهم.

١ - السماسرة:

"السمسار هو وسيط في سوق الأوراق المالية، و يعمل كوكيل للمستثمرين الماليين عند شراء أو بيع الأوراق المالية، فوظائفهم تقتصر على المقابلة بين رغبات البائعين و بين رغبات المشترين مقابل الحصول على عمولة." (١)

إذن يتم تداول الأوراق المالية في البورصة عن طريق السماسرة، فيكفي على العميل أن يصدر أمرا لسمساره، ليشرع هذا الأخير في تنفيذ العملية وفقا للقانون الداخلي للبورصة، من هنا " فللسمسار دور مزدوج يكمل في نقل أوامر العملاء إلى سوق الأوراق المالية من جهة، و العمل على تنفيذها من جهة أخرى... السمسار إذن هو ذو دراية و علم في شؤون الأوراق المالية، يقوم بعقد عمليات بيع و شراء للأوراق المالية، لحساب عملائه في البورصة، و في المواعيد الرسمية، و يعد مسؤولا و ضامنا لصحة كل عملية يتمها. (٢"

عمل السمسار ينحصر في تقريب وجهتي نظر شخصين ليتعاقدا ، مقابل عمولة متفق عليها، تكون غالبا نسبة مئوية من قيمة الصفقة التي يتمها، لذلك فإنه و إن كانت الصفقة تتم على يديه، فهو لا يعتبر ممثلا لأي من الطرفين، و إنما يقرب بينهما فقط.

و نظرا للدور الفعال الذي يلعبه السمسار في سوق الأوراق المالية، فقد إشتراط فيه بعض القواعد لحماية المتعاملين و المصلحة العامة، أهمها ما يلي: (٣)

- أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية و التأهيل العلمي، و أن لا يكون قد سبق إشهار إفلاسه أو حكم عليه بالإدانة في جنابة أو جنحة أو سرقة أو نصب أو خيانة للأمانة، إضافة إلى التزوير أو مخالفة قوانين النقد، إلا إذا كان قد رد إليه إعتباره.

- أن لا يكون قد حكم عليه بالتوقيف أو الغرامة بصفته ملحقا بأحد مكاتب السمسرة، و أن لا يعمل بأعمال تجارية أخرى غير أعمال البورصة، كما لا يجب أن يكون عضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات.

(١) - أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩١، ص: ٢٧ .
(٢) - شمعون شمعون، البورصة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، ١٩٩٨، ص: ٣٥-٣٦.
(٣) - نفس المرجع، ص: ٣٦.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

- و لضمان حياده الكلي فلا يجوز له أن يعقد عمليات في البورصة لحسابه الخاص، أو لحساب زوجته أو أقاربه، كما لا يمكنه أن يقرض بضمان أوراق مالية مودعة لديه و إلا تعرض للشطب، إضافة إلى أنه لا يجوز له أن يقرض بضمان أوراق مالية له، إلا في حدود مبلغ لا يزيد عن ٢/٣ من رأس ماله، و لا يزيد عن ١/٢ من قيمة الأوراق الضامنة له.

٢ - الوسيط:

"الوسيط هو أداة إتصال بين العميل و السمسار المقيد لديه، يحصل على حصة من العمولة التي يتحصل عليها السمسار، و هو مسؤول عن كافة العمليات المعقودة بواسطته" (١)، و لا يجب أن يعمل إلا بإسم السمسار الذي يتبعه.

٣ - المندوب الرئيسي:

يساعد السمسار في تنفيذ الأوامر التي يتلقاها من عميله بالمقصورة مستخدم لديه يدعى المندوب الرئيسي، فلا يجوز لهذا الشخص أن يعمل إلا بإسم السمسار الذي أوكله و لحسابه و تحت مسؤوليته، كما لا يمكنه أن يكون طرفا في العمليات التي يعقدها السمسار، و أن لا يعمل لحسابه الخاص.

٤ - الأعضاء المنضمون:

هم الموظفون الذين توكلهم البنوك لعقد عمليات في البورصة لصالحها و حسابها الخاص، هؤلاء الأعضاء يرسلون أوامرهم إلى سمسرة الأوراق المالية بأنفسهم دون أي وسيط.

٥ - العملاء:

العملاء هم الأطراف المتدخلون بصورة غير مباشرة في عمليات البورصة، و العميل قد يكون بنكا، شركة، دولة أو فرد.

- تدخل البنوك في البورصة يكون بشراء و بيع الأوراق المالية المكتب فيها، و كذا المشاركة في إجراء عمليات المقاصة في آخر الجلسة.
- تدخل الشركات يكونه بطرح الأسهم أو السندات للإكتتاب فيها، و هو ما يجلب لها السيولة اللازمة لمزاولة نشاطاتها.

(١) - نفس المرجع، ص: ٣٧

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

- تتدخل الدولة في البورصة بإعتبارها السلطة العليا في البلاد للإشراف على سير العمل فيها، كما يمكنها أيضا القيام بطرح سندات لتوفير السيولة اللازمة، و بالتالي معالجة مختلف أنواع العجز كعجز الميزانية أو العجز التجاري.

- تدخل الأفراد يكون بشراء الأوراق المالية المطروحة من طرف الشركات أو الدولة و بالتالي تقديم القروض و توفير السيولة من جهة و الحصول على عائد معقول من جهة أخرى.

المطلب الثاني: النظام الداخلي للسوق

ضمانا للسير الحسن للعمل في سوق الأوراق المالية كان من الضروري تنظيم هذا الجهاز ووضع خطة محكمة يسير عليها، عن طريق إنشاء هيئات و جهات مختصة تعمل على حماية مصالح المستثمرين و المصلحة العامة و كذا الحفاظ على أسواق حرة و مفتوحة، فتم تنظيم سوق الأوراق المالية وفقا للهيكل التالي: (١)

الفرع الأول: الجمعية العامة

يجتمع مجموع الأعضاء العاملين و المنضمين في البورصة في جهاز يسمى بالجمعية العامة، يترأس هذه الجمعية رئيس لجنة البورصة أو نائبه، وظيفتها المصادقة على الميزانية و على حساب الإيرادات و النفقات. للجمعية الحق في إبداء آرائها خاصة إذا تعلق الأمر بتعديل اللائحة الداخلية، و تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات.

الفرع الثاني: لجنة البورصة (سوق الأوراق المالية)

تضم عدة أشخاص يتم إختيارهم من بين السماسرة و من قبل الدولة، مهمتها ضمان السير الحسن للعمل في البورصة، كما أنها تقوم بإصدار نشرة الأسعار في كل يوم عمل أو جلسة و توزعها في اليوم التالي. تسقط العضوية عن كل شخص في لجنة البورصة يصدر ضده حكم بعقوبة الوقف أو الشطب أو الغرامة.

الفرع الثالث: اللائحة الداخلية

تحدد هذه اللائحة نظام العمل الداخلي في سوق الأوراق المالية، و من أهم المواضيع التي تعينها:
- طريقة العمل في المقصورة.

(١) - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص: ٣٨-٤١.

الفصل الأول: - السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

- مواعيد العمل و أيام العطل.
- الرسوم و الإشتراكات.
- العمليات و جداول الأسعار.

الفرع الرابع: المقصورة

هي مكان يبني في شكل مدرج، تعينه لجنة البورصة لتنفيذ أوامر البيع و الشراء التي يتلقاها السماسر من عميله، يحرم قطعيا على الأفراد دخول المقصورة نظرا لدقة العمليات التي تتم بها، و لا يجوز تنفيذ الأوامر في مكان آخر غير المقصورة.

الفرع الخامس: هيئة التحكيم

لحل النزاعات القائمة بين مختلف الأعضاء في البورصة تم تشكيل هيئة للتحكيم، لكن اللجوء إليها لا يتم إلا بموافقة الطرفين، تتألف هذه الهيئة من رئيس لجنة البورصة و أربعة أعضاء تختارهم اللجنة. قرارات هيئة التحكيم غير قابلة للإستئناف.

الفرع السادس: مجلس التأديب

لم يهمل النظام الداخلي لسوق الأوراق المالية الجانب التأديبي لبعض السماسرة المتلاعبين بمصالح عملائهم، لهذا تم إنشاء مجلس يسن عقوبات رادعة لكل من ينحاز من السماسرة عن تطبيق القوانين السائدة في البورصة، كلجوء البعض إلى الإخلال بقواعد السلوك، أو إخفاء حقيقة المركز المالي، أو تقديم مستندات كاذبة. ومن أهم العقوبات التي يفرضها مجلس التأديب ما يلي: الإنذار، الغرامة، الوقف و الشطب.

الفرع السابع: غرفة المقاصة

فيها يتم تسوية كافة العمليات المبرمة في البورصة بين السماسرة الدائنين و المدينين من طرف نقابة السماسرة.

الفرع الثامن: نقابة السماسرة

مشكلة من سماسرة منتخبين فيما بينهم، هدفها حماية مصالحهم و الدفاع عن حقوقهم. يدير النقابة لجنة منتخبة من طرف الجمعية العامة، تتألف من عدة أعضاء أهمهم: رئيس و نائب رئيس ' أمين صندوق و مستشارين.

الفرع التاسع: مندوب الحكومة

تشرف الحكومة على كافة البورصات المتواجدة على الإقليم، و عليه يتعين على كل وزارة في هذه الحكومة أن تعين مندوبا أو أكثر لضمان تطبيق القوانين و اللوائح .

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

يتم إستدعاء مندوب الحكومة لحضور كافة إجتماعات الجمعية العامة، جلسات لجنة البورصة، مجلس التأديب، و هيئة التحكيم، و إلا كانت قراراتها باطلة، كما أن له حق الإعتراض على جميع قرارات الجمعية العامة و لجنة البورصة، في حين صدورها مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو حتى الصالح العام.

المطلب الثالث: آلية العمل في البورصة

لا شك أن العمل في سوق الأوراق المالية يتم وفق آلية مدروسة و منظمة، يجب إتباعها و إحترامها من طرف كل المتعاملين فيه لتحقيق العمليات المطلوب تنفيذها في جو يسوده النظام و الشفافية التامة، و عليه يتعين على كل سمسار في البورصة أن يحترم الخطوات التالية: (١)

الفرع الأول: تلقي الأمر

كل عملية في البورصة تنطلق بمجرد تلقي السمسار للأمر من طرف عميله، إما بالشراء أو البيع، فهذا الأمر قد يصدر شفويا أو هاتفيا أو كتابيا، لهذا فعلى العميل أن يحدد بدقة إسم الأوراق المالية التي يود التعامل فيها، عددها و سعرها... و على السمسار أن يلتزم بتنفيذ الأمر في حدود ما طلب منه، و إن تعذر عليه ذلك فلا ينفذ العقد.

الفرع الثاني: تنفيذ العملية داخل المقصورة

فور إتفاق السمسار مع عميله، ينادي السمسار أو مندوبه بأعلى صوته داخل المقصورة معلنا عن إسم الأوراق المالية التي يرغب التعامل فيها، عندها يتقدم من السماسرة من يعنيه الأمر، فيتفق السمساران على شروط البيع أو الشراء فإن إتفقا و كان السعر في حدود ما أمرا به أبرمت الصفقة و سجلت في دفتر خاص بكل منهما، يوقع كلاهما على دفتر الآخر، بعدها تقيد العملية في قسيمة خاصة موجودة في المقصورة، يتم التصريح فيها عن كافة المعلومات المتعلقة بالصفقة، و تسلم إلى الموظف المكلف بالكتابة على لوحة الأسعار التي تبين للمتعاملين التعامل في هذا النوع من الأوراق المالية.

الفرع الثالث: تنفيذ العملية بين العميل و السمسار

بعد تنفيذ العملية في المقصورة، يرسل السمسار إلى عميله خطابا مفصلا يشرح فيه عدد الأوراق المالية التي قام بشرائها أو بيعها لحسابه و سعرها. فإن كان العميل مشتريا، فقيمة الصفقة تساوي سعر الأوراق المالية المشتراة مضافا إليها الرسوم و الضرائب المستحقة و عمولة السمسار، يدفعها العميل مقابل إستلامه للأوراق المالية.

(١) شمعون شمعون، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣..

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

أما إذا كان العميل بائعا، فقيمة الصفقة المسلمة له تساوي قيمة الأوراق المالية المباعة مخصوما منها الرسوم و الضرائب و عمولة السمسار. و تجدر الإشارة إلى أن كافة أوامر البيع و الشراء الصادرة في البورصة، لا تنفذ إلا عن طريق السمسار و في المقصورة تحديدا.

المبحث الثاني: الأوراق المالية

تحتاج الشركات أثناء حياتها إلى الأموال لمزاولة نشاطاتها و توسيع مشاريعها، لهذا فهي تلجأ إلى الإقتراض.

و لما كانت الأموال التي تحتاجها ضخمة تفوق قدرة شخص واحد، و تعجز الشركة على الوفاء بها، كان من الضروري تقسيم هذه الأموال إلى أجزاء متساوية القيمة مع تحديد أجل طويل للدفع، لقاء فائدة و عوائد معينة، لذلك كانت الأوراق المالية طويلة الأجل التي

تصدرها منشآت الأعمال خاصة الأسهم و السندات هي السلعة الرئيسية التي يتم تداولها في البورصات. ففيما تتمثل هذه الأسهم و السندات؟

المطلب الأول: الأسهم

الفرع الأول: تعريفها

"السهم هو حق المساهم في شركة أموال، و هو ذلك الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقا لقواعد القانون التجاري، و يمثل السهم حق مالكة في الجمعية العمومية، و التصويت فيها و الانتخاب، و حق الأولوية في الإكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة، إضافة إلى حق الحصول على جزء من أرباحها عند التصفية بسبب الإنقضاء." (١)
و بصفة عامة فالسهم هو صك بدخل متغير تصدره شركة ما عند إنطلاقها أو زيادة رأسمالها، و مجموع الأسهم يمثل رأس مال الشركة، و الأصل أن تطرح أسهم الشركة على الجمهور للإكتتاب فيها، و ذلك عن طريق بنك أو أكثر، إذ يتلقى البنك إكتتابات الجمهور التي قد تزيد على عدد الأسهم المصدرة، "و هنا يقوم المؤسسون بعملية تسمى عملية التخصيص حيث يفضلون صغار المكتتبين في عدد صغير من الأسهم و ذلك في حالة الرغبة في إنتشار سمعة الشركة على عدد كبير من الناس، أو قد يفضل المؤسسون كبار المكتتبين و يرفضوا صغارهم، كما قد يقبلوا جميع المكتتبين صغارا أو كبارا بعملية تسمى التوزيع النسبي أي أن كل مكتتب يأخذ نسبة أقل من التي يرغب في شرائها." (٢)

(١) - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص: ٢١ .

(٢) - محمود أمين زويل، بورصة الأوراق المالية (موقعها من السوق- أحوالها و مستقبلها) ، دار الوفاء للطباعة و النشر' الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٤٤ .

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

و هذه النسبة تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التخصيص} = \frac{\text{عدد الأسهم المصدرة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب فيها}}$$

مثلا: إذا كان عدد الأسهم المصدرة ٢٠٠.٠٠٠ سهم و الإكتتاب غطى مرتين أي تم الإكتتاب في ٤٠٠.٠٠٠ سهم. ٢٠٠.٠٠٠ ١

$$\text{فتكون نسبة التخصيص} = \frac{200.000}{400.000} = 0.5$$

أي أن كل سهم يخص له نصف عدد الأسهم التي اكتتب فيها.

الفرع الثاني: أنواعها

يمكن تقسيم الأسهم إلى ثلاث مجموعات:
من حيث شكلها، من حيث الحقوق التي يتمتع بها أصحابها و من حيث نوع الحصة المقدمة.

- من حيث الشكل: نفرق بين أسهم إسمية، أسهم لحاملها و أخرى لأمر. (١)

١ - أسهم إسمية: هي أسهم تحمل إسم مالكها و تدون فيها بعض البيانات:
كإسم و لقب المساهم، موطنه و جنسيته، نوع ورقة الأسهم التي يمتلكها، نوع الشركة التي يساهم فيها، عنوانها، رأسمالها ومركزها، بيان القيمة المدفوعة من ثمن السهم لمعرفة ما تبقى على المساهم.

٢ - أسهم لحاملها: هي أسهم لا يذكر فيها إسم المساهم بل يعد حاملها مالكا لها بسبب الحيابة المادية، و عليه فإن التنازل عنها يتم بمجرد إنتقالها من يد إلى أخرى لهذا فهي سريعة التداول، لحاملها الحق في حضور مداورات الشركة في جمعياتها العمومية، و المشاركة في تقسيم أرباحها، أما من جانب الشركة فلها الحق أن لا تعترف إلا بمالك واحد هو حامل السهم، حتى و إن حصل عليه بطريقة غير مشروعة.

٣ - أسهم لأمر: قد تصدر الشركة أسهم لأمر يشترط أن تكون كاملة الوفاء بمعنى أنه على المساهم أن يدفع كل القيمة الإسمية للسهم عند الإكتتاب، لأن الشركة في هذه الحالة لا يمكنها أن تتعقب تداول السهم، و بالتالي لا تستطيع أن تتعرف على المساهم الأخير الملزم بالقيمة المستحقة و المتبقية من قيمة السهم.

(١) - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص: ٢٢ - ٢٣ .

الفصل الأول:- السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

- من حيث الحقوق التي يتمتع بها أصحابها: نفرق بين (١).

١ - أسهم عادية: السهم العادي هو صك ملكية له ثلاث قيم:

- القيمة الإسمية: تتمثل في القيمة المدونة على قسيمة السهم، و عادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس.

- القيمة الدفترية: هي النسبة بين قيمة حقوق الملكية (الإحتياطيات، الأرباح المحتجزة، الأسهم العادية) و عدد الأسهم العادية المصدرة.

- **القيمة السوقية:** هي القيمة التي يباع بها السهم في السوق (سوق الأوراق المالية)، قد تكون القيمة أكبر أو أقل من القيمة الإسمية أو الدفترية، و عليه فإن القيمة السوقية للسهم تعتبر التقييم الحقيقي للسهم العادي.

من بين خصائص السهم العادي ما يلي:

- لا يجوز لحامل السهم العادي أن يطالب بنصيبه في الأرباح، إذ لم تحقق الشركة أرباحاً و تقرر توزيعها، إلى جانب ذلك نجد أن صاحب السهم العادي له حق نقل ملكيته بالبيع أو التنازل أو بأي طريقة أخرى، و له حق التصويت في الجمعية العمومية إلى جانب ذلك فمسؤوليته محدودة بحصته في رأس المال.

- ليس من حق حامل السهم العادي الرجوع على المنشأة المصدرة لإسترداد قيمته، و إذا أراد التخلص من السهم فليس أمامه سوى عرضه للبيع في سوق الأوراق المالية.

- و في حالة الإفلاس ليس هناك ما يضمن لحامل السهم العادي إسترجاع القيمة التي سبق و أن دفعها لشراء السهم، بل قد لا يسترد شيئاً منها على الإطلاق.

٢ - **أسهم ممتازة:** قد تسمى أيضاً بأسهم الأولوية أو أسهم الأفضلية، و هي سند ملكية له قيمة إسمية دفترية و سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي غير أن القيمة الدفترية

(١) - رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص ص: ٢٠-٢١ .

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة، تحمل الأسهم الممتازة مزايا و إمتيازات تفرقها عن غيرها، منها مثلاً:

- لحملة الأسهم الممتازة الأولوية على حملة الأسهم العادية، في إسترجاع قيمة أسهمهم عند تصفية الشركة أو الإفلاس.

- القيمة الإسمية للسهم الممتاز لا بد أن تساوي القيمة الإسمية للسهم العادي.

- لحملة هذه الأسهم الحق في الحصول على توزيعات تعادل تماماً ما يحصل عليه حملة الأسهم العادية.

- حق الأولوية في الأرباح بنسبة ثابتة من القيمة الإسمية قبل توزيعها على حملة الأسهم العادية و عادة ما لا يبقى شيئاً منها لهم.
كما تجدر الإشارة إلى أن السهم الممتاز ليس له تاريخ إستحقاق، و لكن من الممكن أن ينص العقد على إستدعائه في وقت لاحق.

٣ - أسهم التمتع: هي صكوك يتسلمها المساهم عندما يستوفي كل القيمة الإسمية لسهمه، و يشترط في تقديم هذه الأسهم أن يكون مصرحاً بذلك في القانون النظامي للشركة، و يتم ذلك عن طريق القرعة.

" و أسهم التمتع تعطي للمساهمين بدلاً من الأسهم التي تم إستهلاكها بطريق القرعة و يكون ذلك عادة في الشركات صاحبة الإمتياز الحكومي، أي أن الحكومة يؤول إليها جميع ما تملكه الشركة صاحبة الإمتياز، و من ثم تقوم الشركة بإستهلاك نسب من الأسهم، حتى يتم إستهلاك جميع الأسهم بإنتهاء مدة الإمتياز". (١)

(١) - محمود أمين زويل، مرجع سابق، ص: ٤٧.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

- من حيث نوع الحصة المقدمة: (١)

١ - أسهم نقدية: هي الأسهم التي يكتب فيها المساهم شرط أن تدفع قيمتها نقداً، و لا يتم تداول هذه الأسهم إلا بعد تأسيس الشركة بصفة نهائية و صدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

٢ - أسهم عينية: هي أسهم يدفع صاحبها قيمتها بممتلكات عينية كعقار أو مصنع أو متجر أو أي موجودات أخرى، فلا يجوز للشركة أن تسلم هذه الأسهم إلى أصحابها إلا عند إستلام المساهمات و الموجودات التي تقابلها بكاملها، و قد منع القانون تداول هذا النوع من الأسهم إلا بعد إنقضاء سنتين من تاريخ إصدارها.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لأسعار الأسهم

لا شك أن سعر الأسهم يتحدد في سوق الأوراق المالية وفقا لعوامل و متغيرات عديدة، لعل من أهمها: عوامل إقتصادية و أخرى مالية.

أما الأولى فترتبط بنشاط المؤسسة و مدى نجاحها و إزدهارها، و ما ينتج عن ذلك من إرتفاع في الأرباح و هو ما يجلب المساهمين و الأفراد إلى إقتناء كميات كبيرة من هذه الأسهم، و بطبيعة الحال فإن إرتفاع الطلب يؤدي لا محالة إلى إرتفاع أسعار الأسهم، و العكس صحيح، حيث أن تدهور نشاط المؤسسة يؤدي إلى إنخفاض دخلها و أرباحها، الأمر الذي يؤدي إلى إعراض المتعاملين عن شراء أسهمها و بالتالي إنخفاض أسعارها في سوق الأوراق المالية.

أما العوامل المالية «فتتأثر بقانوني العرض و الطلب في سوق الأوراق المالية، فكلما إرتفعت كمية رؤوس الأموال المعروضة للتداول كلما تحسنت أسعار الأسهم و إتجهت نحو الصعود، و كلما قلت هذه الكمية كلما إنخفضت أسعارها.» (٢)

(١) - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص: ٢٤ .

(٢) - نفس المرجع، ص ص: ٧٠-٧١ .

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

المطلب الثاني: السندات

الفرع الأول: تعريفها

السند هو صك قابل للتداول في سوق الأوراق المالية، تصدره مؤسسة أعمال و يتعلق بقرض طويل الأجل، و هو بهذا يعد عقداً أ و إتفاقاً بين طرفين، بمقتضاه يقوم الطرف الأول بإقراض الطرف الثاني، مع تعهد هذا الأخير برد المبالغ المقترضة و الفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة.

إذن فإن السند هو " صك يعود بدخل ثابت على صاحبه، ويمثل ديناً على المؤسسة لأصل طويل أو متوسط الأجل، في مقابله تتعهد بدفع مبلغ معين كفائدة بصورة دورية طول مدة السند، مع دفع القيمة الإسمية عند الإستحقاق." (١)

و في تعريف آخر للسند: " السند يمثل جزء من قرض، و المقترض قد يكون الدولة أو شركة مساهمة، فتوجد لدينا سندات حكومية و سندات الشركات المساهمة، و حامل السند يعتبر مقرضا، و يستحق فائدة ثابتة سنويا مقابل إستثمار أمواله في شكل سندات، و السند يكون عادة طويل الأجل لمدة عشر سنوات." (٢)

الفرع الثاني: أنواعها

يمكن التمييز بين عدة أنواع من السندات: (٣)

- السند المستحق الوفاء بعلاوة إصدار:

لكي تشجع مؤسسة ما المدخرين على توظيف أموالهم، تعمل على إصدار سندات بمبلغ معين يسمى سعر الإصدار، على أن تقر رد هذا المبلغ في ميعاد الإستحقاق، مضافا إليه مبلغا إضافيا يسمى "العلاوة".

(١) - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٨٢.

(٢) - محمود أمين زويل، مرجع سابق، ص: ٤٤ - ٤٥ .

(٣) - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص: ٢٨ - ٢٩ .

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

- سند النصيب:

لا يجوز إصدار هذا النوع من السندات إلا بإذن من الحكومة، و النصيب هو مبلغ معين يمنح للبعض من حملة السندات الذين تعينهم القرعة، و مبلغه لا يقتطع من الفائدة المستحقة لحامل السند، لكنه مبلغ إضافي كتحفيز و مكافأة لجلب مقرضين جدد.

- السند المضمون:

لكي تحصل بعض الشركات على حاجاتها من الأموال، تعتمد أحيانا إلى إجتذاب رؤوس الأموال، عن طريق تقديم ضمانات عينية لوفاء القرض، كأن ترهن عقارتها رهنا تأمينيا.

يمكن إضافة أنواع أخرى من السندات من أهمها: (١)

- سندات المشاركة في الأرباح:

تعطي لأصحابها الحق ليس فقط في العوائد الدورية لسنداتهم، بل و في جزء من أرباح المؤسسة.

- السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:

تتمثل في السندات الممتازة التي تصدرها الشركة، و تعطي الحق لحامله إختياريا في تحويل سنداتة إلى أسهم عادية.

و إضافة لهذا الحق عند إصدار هذه السندات، يشجع المستثمرين عند الإكتتاب فيها، لأن هذا النوع من السندات يضمن لصاحبه إمتيازين هما:

- الحصول على معدل فائدة ثابت بمجرد شراء هذه السندات.

- التمتع بالمشاركة في نمو و إزدهار الشركة في المستقبل، عن طريق حقه في تحويل سنده إلى سهم عادي في أي وقت يختاره.

إضافة إلى هاتين الميزتين فإن الشركة عادة ما تبيع هذه السندات بقيمة أعلى من مثيلاتها من السندات التي لا تتمتع بهذا الحق. و تتمثل هذه القيمة في الفرق بين قيمة السند عند إصداره و القيمة التحويلية و يطلق عليها علاوة التحويل.

(١) - رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص: ٣٠ .

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

الفرع الثالث:العوامل المحددة لأسعار السندات

يتحدد سعر السند في البورصة وفقا لأسعار الفائدة السائدة في السوق، و العلاقة بينهما علاقة عكسية محضة، فإرتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدي يؤدي إلى إنخفاض أسعار السندات و العكس صحيح.

و كمثال على ذلك تقوم شركة ما بإصدار سند، قيمته الإسمية تساوي ١٠٠ دج، بمعدل فائدة سنوي يعادل ٤ % أي أن مالك السند سيحصل سنويا على مبلغ ٤ دج كفائدة طول مدة السند، مهما تغيرت اسعار الفائدة في السوق، ففي حالة إنخفاضها إلى ٢ % مثلا فهذا ما يستلزم توظيف ٢٠٠ دج في البنك بدلا عن ١٠٠ دج للحصول على نفس العائد أي ٤ دج، و هذا ما يعني إرتفاع قيمة السند و بالتالي إرتفاع سعره.

و بالطبع يحصل العكس في حالة إرتفاع أسعار الفائدة في السوق، إلى ٨ % بدلا من ٤ %

و في هذه الحالة يكفي للمستثمر أن يوظف ٥٠ دج عوض عن ١٠٠ دج، ليحصل على نفس العائد أي ٤ دج، بمعنى أن ١٠٠ دج السابقة ستعود عليه لو وظفها في البنك بـ: ٨ دج، و هذا يعني إنخفاض قيمة السند و بالتالي إنخفاض سعره. و بالتالي فإن معدل الفائدة السائد في السوق، هو المؤشر الفعلي لحركة أسعار السندات.

المطلب الثالث: مقارنة بين الأسهم و السندات:

من الضروري الإشارة إلى وجود إختلافات جوهرية بين الأسهم و السندات، تتمثل في تلك الفروقات و العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار عندما يريد إتخاذ قرار إقتناء الأسهم و السندات و أهم هذه الإختلافات تتمثل في: (١)

* السهم جزء من رأسمال الشركة و حامله شريك بقدر رأسماله، في حين السند دين على الشركة و حامله دائن لها بقيمة سنده.

(١) - شمعون شمعون، مرجع سابق، ص: ٣٣..

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

* ربح السهم متغير حسب نشاط الشركة و قد تكون هناك خسارة، بينما ربح السند ثابت لا يتأثر لا بالربح و لا بالخسارة.

* للسندات أجل محدد يتوجب على الشركة خلاله أن تسدد قيمتها لأصحابها، بينما الأسهم ليس لها أجل محدد لأنها ترتبط بوجود الشركة.

* لحامل السهم الحق في الرقابة و إدارة الشركة عن طريق الجمعية العامة، بعكس حامل السند.

* يمكن لحامل السهم أن يسترد رأسماله، ببيع أسهمه في البورصة، لكن لا يشترط أن يكون ما دفعه هو ما يسترده، فقد يزيد أو ينقص بينما حامل السند يسترد رأسماله في الموعد المتفق عليه تاما، لا يزيد و لا ينقص.

* نصيب حامل السهم عند تصفية الشركة أو الخسارة، الباقي بعد تسوية كافة الديون، بينما حامل السند فله حق الأولوية في الحصول على مستحقاته، أي أنه عند تصفية الشركة يحصل حملة السندات على حقوقهم قبل حصول حملة الأسهم على أي جزء من حقوقهم.

* من وجهة نظر الشركة المصدرة، تعتبر فوائد السندات من النفقات فهي لا تخضع للضريبة بينما عوائد الأسهم فإنها تعتبر توزيع للأرباح أي أنها تخضع للضريبة.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

و يمكن إضافة بعض الخصائص و الاختلافات بين الأسهم و السندات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ١ : جدول المقارنة بين الأسهم و السندات

| السند | السهم | عامل المقارنة |
|--|--|---|
| دين على الشركة و حامله دائن لها بقيمة السند. | جزء من رأسمال الشركة، و حامله شريك فيها بقدر رأسماله. | <u>التعريف:</u> |
| حامله ليس له الحق في الإدارة. | حامله لهى الحق في الرقابة و إدارة الشركة عن طريق الجمعية العامة. | <u>دور حاملها فى إدارة الشركة:</u> |

| | | |
|--|---|--|
| ربح السند ثابت و لا يتأثر بالخسارة. | ربح السهم متغير حسب نشاط الشركة و قد تكون هناك خسارة. | <u>الدخل الذي يوفره لحامله:</u> |
| لا يتعرض لأخطار لأن حامله يسترد رأسماله في الموعد المحدد للإستحقاق. | حامله لا يسترد رأسماله إلا بالبيع في البورصة أو عند تصفية الشركة. | <u>الأخطار:</u> |
| حامله تكون له الأولوية في الحصول على مستحقاته عند وقوع الخسارة أو في حالة التصفية. | عند الخسارة و تصفية الشركة، يكون نصيب حامله الباقي بعد تسديد كافة الديون. | <u>الأولوية في التسديد:</u> |
| السند له أجل معين 'يتوجب على الشركة المصدرة خلاله أن تسدد قيمته لحامله. | الأسهم ليس لها أجل إستحقاق محدد لأنها ترتبط بوجود الشركة المصدرة. | <u>أجل الإستحقاق:</u> |

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

المبحث الثالث: أهمية بورصة الأوراق المالية

تولي معظم الدول حاليا إهتماما كبيرا بالبورصة، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تأمين السيولة و جلب الإستثمارات الأجنبية، إذ تساهم هذه الأخيرة في إنجاز المشاريع و المخططات الإقتصادية الحكومية و الخاصة.

من هنا كانت البورصة إلى جانب القروض (البنكية و السندية) مصدرا للتمويل طويل الأجل إنطلاقا من أن المال هو العمود الفقري الذي يرتكز عليه النشاط الإقتصادي و عليه فقد أصبحت اليوم تساهم بشكل فعال في التنمية الإقتصادية. من هذا المنطلق يمكن القول، أن للبورصة أهمية إقتصادية و مالية بالغة يمكن التطرق إليها فيما يلي:

المطلب الأول: الأهمية المالية

لتمويل العملات الإقتصادية لا بد من توظيف الأموال المحلية و العمل على إستقطاب الأموال الأجنبية، من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة.

و لجلب الأموال الأجنبية لا بد من منح فوائد مغرية، لأن المستثمرين غالبا ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، و بهذا فإن الإستثمار في البورصة يعمل على تغذية السوق بالأموال اللازمة، بحيث يستفيد حامل الأوراق المالية (المستثمر) من الربح و تستفيد الشركة أو الجهة التي طرحت أسهمها للتداول من تمويل دائم و طويل الأجل

و عليه فإن البورصة تؤدي دورا مزدوجا إذ تقيّد المستثمر من جهة و المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

الفرع الأول: بالنسبة للمستثمر

يقوم المستثمر بشراء الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم و السندات باستخدام الأموال الفائضة لديه، و هو بهذا يسعى إلى الحصول على الربح الذي قد يتحقق إما عن طريق الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية، أو بفعل المضاربة الناتجة عن تقلبات الأسعار في البورصة.

"فالمستثمر يقبل على شراء الأوراق المالية طالما يمكنه بيعها في أي وقت و إستعادة قيمتها، فالتعامل في البورصة يتم من خلال مدخرات الأفراد الطبيعيين و المعنويين المستثمرة في شكل أسهم و سندات، و المعروف أن دوافع الإدخار لدى هؤلاء متنوعة، و بصفة عامة يلاحظ أن المدخر يحتاج إلى أمواله طبقا لظروفه الطارئة و التي لا تحدد في زمن معين كما يرغب أيضا في إسترداد هذه الأموال دون خسارة محسوسة." (١)

إذن فحامل السهم لا يمكنه إسترجاع مدخراته من الشركة التي يساهم بها، لأنها قد تحولت إلى موجودات داخل المؤسسة الاقتصادية و تبقى على حالها طالما أن المؤسسة موجودة، و عليه فلحملة الأسهم الحق في التنازل عنها لغيرهم بالبيع في البورصة

(١) - رسمية قرياص، مرجع سابق، ص ص: ٤٤'٤٣.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

و بهذه الطريقة يمكنهم تحقيق التوازن من ناحية العرض و الطلب، إذ يمكن للمستثمر أن يسترد أمواله في الوقت اللازم، مع إحتفاظ صاحب الطلب بالأموال المكتتب فيها لتمويل الإستثمارات المختلفة و الإحتياجات الخاصة.

الفرع الثاني: بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية للحصول على ما تحتاجه من سيولة و

تمويل طويل الأجل، " حيث أن الإقبال على شراء الإصدارات الجديدة لمؤسسة مقيدة بالبورصة، يكون أكبر مما لو كانت الإصدارات لمؤسسة غير مقيدة بها" (١)

و عليه فإن القيد بالبورصة يعتبر نوعا من الإعتراف بقدررة الشركة و كفاءتها و ضمان لربحيتها، حيث تكون مجبرة على تقديم كافة المعلومات و البيانات المرتبطة بنشاطها ووضعيته، و هو ما يخلق درجة من الإطمئنان و الثقة في نفس المستثمر الأمر الذي يدفعه إلى إقتناء إصداراتها دون غيرها، و بهذه الطريقة تتمكن المؤسسات الاقتصادية من الحصول على ما تحتاجه من سيولة لتمويل مشاريعها و إحتياجاتها.

إلى جانب التمويل الطويل الأجل الذي توفره البورصة للشركات فهي تعمل على تخفيض " التكاليف المتعلقة بالقروض الأجنبية المتمثلة في الأسهم" (٢) التي تلجأ إليها الشركات بإعتبارها مصدرا للتمويل من جهة ووسيلة لتنويع المخاطر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

إن الدور الإقتصادي الذي تلعبه البورصة يرتبط أساسا بجانبها المالي، حيث أن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات المحلية، يزيد من مردودية المؤسسات الإقتصادية الخاصة و العامة، و هذا ما يعود بالإيجاب على الإقتصاد الكلي ليووجهه نحوى الإنتعاش و التسريع من وتيرة التنمية.

(١) - نفس المرجع، ص: ٤٧.

(٢) - مجلة التمويل و التنمية ، مقال بعنوان: تطوير أسواق الأوراق المالية و قرارات تمويل الشركات ، تصدر عن صندوق النقد الدولي، جوان ١٩٩٦ ، ص: ٤٧.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

هذا الهدف الذي تسعى إليه العديد من البلدان، لهذا فقد أصبحت اليوم تولي إهتماما أكبر بالبورصة لبلوغ غايتها المرجوة، و في هذا الصدد سنحاول معرفة الدور الأساسي للإستثمارات الأجنبية و البورصة بشكل عام في الإنتعاش الإقتصادي.

الفرع الأول: دور الإستثمارات الأجنبية في الإنتعاش الإقتصادي

تسعى البورصة إلى جلب الإستثمارات الأجنبية و هذا بإتباع طرق شتى أهمها: منح فوائد مرتفعة و مغرية و تبيان مكانة الشركات المقيدة لديها.

حيث أن إنضمام الشركة إلى البورصة يخلق لها مكانة خاصة بين الشركات و يدل على أوضاعها الإقتصادية الجيدة و مركزها المالي المقبول.

و منه فإن "تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل

مشاريعها. " (١)

و خير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الإنتعاش الإقتصادي، تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية التي تشهد بورصتها ديناميكية كبيرة.

الفرع الثاني: دور البورصة في الإنتعاش الإقتصادي

تهدف البورصة إلى تأمين السيولة و تجميع المدخرات للإسهام في عمليات الإستثمار و التنمية من خلال تزويد المشروعات بالموارد المالية اللازمة "كما تتمكن الدولة من سد حاجياتها المالية و تغطية أعبائها و كذا تمويل أهدافها التنموية من خلال إصدار أوراق مالية يتم تداولها في البورصة." (٢)

(١) - فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٨-١٩٩٩، ص: ١٦.

(٢) - رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص: ٤١.

الفصل الأول: السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

و عليه فبالإصدار في البورصة تتمكن الدولة من تحقيق برامجها التنموية المسطرة في مختلف القطاعات.

و يمكن القول إذن أن البورصة هي عبارة عن سوق مالي مصغر، هدفه توفير السيولة التي تعد قاعدة النشاط الإقتصادي، فهي في الواقع تؤدي وظيفة عامة لكل من المنشأة المصدرة للأوراق المالية و المستثمرين في تلك الأوراق، لهذا تلجأ الكثير من البلدان اليوم إلى البورصة كوسيلة لجلب الإستثمارات الأجنبية خاصة، تطلعا لتحقيق الرفاهية و الإنتعاش الإقتصادي.

الفصل الأول:— السوق المالي : مفهومها و أهميتها و الأوراق المتداولة فيها

خلاصة

من العرض السابق يتضح لنا أن سوق الأوراق المالية من أهم مكونات سوق المال في أي دولة، لما لها من دور بالغ الأهمية في التطور الإقتصادي و الصناعي الذي مرت به معظم الدول خاصة الرأسمالية منها، حيث يضم السوق المالي الدولي عددا محدودا نسبيا من المراكز المالية الدولية الكبيرة التي تتم بواسطتها أغلبية العمليات المالية في العالم. و في ظل الوضع الراهن المتميز بالعولمة و ما أحدثته من تغيرات على إقتصاديات الدول، إرتأينا أن نقدم في الفصل الثاني من هذا البحث نظرة حول العولمة و الأسواق المالية.

حيث سنتطرق إلى دراسة عامل العولمة ونستعرض خصائص و تطورات المراكز المالية الدولية الأكثر نشاط في العالم.

مقدمة:

إن العولمة قضية كثر الحديث عنها، و من ثمة لا يمكننا التماذي في وصفها و تحليلها، فلم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الإقتصاديين و علماء السياسة و التاريخ، أو المهتمين بالشؤون العالمية، بل تعدى الأمر ليشمل مساهمات الإجماعيين و الفلاسفة و الإعلاميين و حتى الفنانين، لأن العولمة لها من الجوانب و الزوايا الكثيرة ما يثير إهتمام كل هؤلاء، فمنهم من يرى أن العولمة حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية و هي عند أصحاب هذا الرأي تبدأ من بداية سياسة الوفاق التي سادت بين القطبين، و بالتالي فالعولمة في نظرهم تخص حقبة الحرب الباردة أي بصعود الليبرالية الغربية، و من المفكرين الإقتصاديين الذين يرون أن العولمة وليدة النظام الرأسمالي الجديد الذي يعتمد على تحرير الأسواق المالية و النقدية (الخصوصة) و نشر التكنولوجيا و الثورة المعلوماتية التي تدعم السوق العالمية.

و في هذا الصدد، إرتأينا أن نحصر أول خطوة في هذا الفصل حول ماهية العولمة، حيث نقوم بدراسة عامل العولمة، مع سرد بعض التعاريف التي جيئ بها من طرف المفكرين، و ذكرنا للمظاهر الأساسية للعولمة و أهدافها، و بالتالي التوصل إلى مزاياها و مساوئها و موقف المجتمعات منها، و معرفة علاقتها بموضوع دراستنا للبورصة، أما في الخطوة الثانية من هذا الفصل سنتعرض إلى أهم المراكز المالية الدولية و مؤشراتنا، و فيما يلي سنتعرض لذلك:

المبحث الأول: عامل العولمة

ظهر مفهوم العولمة أول ما ظهر في مجال المال و التجارة و الإقتصاد، غير أنه سرعان ما خرج عن هذا النطاق الضيق، فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاما أو نسقا ذا أبعاد تتجاوز دائرة الإقتصاد، و العولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال و التسويق و المبادلات و الإتصال. كما يشمل أيضا مجال السياسة و الفكر و الإيديولوجيا، و عندما يخرج مصطلح ما عن مجال الإختصاص الضيق الذي ظهر فيه أول مرة فإنه يصبح ملكا للجميع و موضوعا لحديث الجميع.

لذا و من خلال هذا المبحث سوف نتفصل في هذا المفهوم، و هذا بالتطرق و هذا بالتطرق إلى مفهومه و مظاهره و الأهداف المرجوة منه، مزايا العولمة و مساوئها و علاقتها بموضوع دراستنا " البورصة "؟

المطلب الأول: مفهوم العولمة و مظاهرها الأساسية و أهدافها

الفرع الأول : تعريف العولمة

يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظرا إلى تعدد تعاريفها

الفصل الثاني: — العولمة و الأسواق المالية

التي تتأثر أساسا بإنحيازات الباحثين الإيديولوجية، و إتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا، إلا أننا سنحاول التوصل إلى تعاريف يسيرة و عادلة، دون إهمال المعنى الحقيقي و الجوهرى للعولمة، لذلك حاولنا إستعراض التعاريف التي جاء بها بعض المفكرين نذكر منها:

١ - حسب مالك بن نبي:

حسب مالك بن نبي و هو فيلسوف و منظر جزائري توفي عام ١٩٧٣ م، و من أهم مؤلفاته نذكر: تأملات، الفكرة الإفريقية و الآسيوية، فالعولمة في نظره ليست في مجراها أطرفة من مفاجأة التاريخ، و ليست إتجاها عقليا أو سياسي، و إنما هي ظاهرة القرن العشرين، و هي في واقعها المادي نتاج رائع لمقدرة الإنسان، و للمستوى الجديد الذي رفعت إليه هذه المقدرة ألوان نشاطه.

و يوضح الفيلسوف أن العولمة هي تجاوز سياحة الإنسان في العالم، أولا الحقل المحلي ففي القرية ثم في المدينة، ثم الوصول بعد ذلك إلى المستوى القومي، و إمتداد شعاعها لتصبح دولية، و أخيرا تعبر الحدود لتصبح عالمية، و فضلا عن هذا، فالعولمة بالنسبة لمالك بن نبي تعتبر الحل الأنسب للإنسانية. (١)

٢ - حسب الإقتصادي لوفيت (levitt)

في سنة ١٩٨٣ م إقترح الإقتصادي لوفيت مصطلح العولمة و لأول مرة لوصف تشابه الأسواق في العالم موضحا أن التكنولوجيات و العولمة هما العاملان الأساسيان في تعزيز العلاقات الدولية، و يسمح بذلك بأن تنشط الشركات العالمية و بتكاليف منخفضة و كأن العالم كله يمثل قرية واحدة، فهي تبيع نفس المنتجات و بنفس الطريقة مما يلزمها على التكيف مع مختلف الأسواق.

إستنادا لفكرة لوفيت (levitt)، فعولمة الأسواق تعكس النظرة السابقة لدورة حياة المنتج و تتضمن بيع منتجات نمطية لدول أقل تطور من طرف الدول المتقدمة، و ينطبق هذا على الشركات متعددة الجنسيات (FMN) و يخص أساسا المبادلات الدولية. (٢)

٣ - حسب الباحث كنشي أومن (kenichi ohmane):

إستخدم كنشي (kenichi) (3) لفظ العولمة عام ١٩٩٠ م للتعبير عن مجموع سلسلة خلق و إبتكار القيمة (البحث و التنمية، الإنتاج، الخدمات و التمويل...)، فإذا قامت شركة

مثلا بالتصدير من قاعدتها الوطنية، سيتوجب عليها تقديم خدمات ما بعد البيع في السوق الخارجية، ثم تسعى للإنتاج محليا في السوق الأجنبية

(١) - مالك بن نبي، الفكرة الإفريقية الآسيوية، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، سوريا ١٩٩٢ م، ص: ٢١٣-٢١٨ .

(2) . 15 : P. Mondialisation de la des mythes. casbah edition. 1997. (3) robert boyer .

الفصل الثاني: العولمة و الأسواق المالية

أخذة بين الإعتبار ضرورة التنسيق و ربط سلسلة القيمة بهذا الفرع المتواجد في الخارج، و هكذا سنتمكن الشركة من تحقيق التكامل العالمي بعد تمويل إستثماراتها و توظيف عمالها على المستوى العالمي.

إذن فالعولمة من وجهة نظر كنيشي (kenichi) هي شكل من أشكال تسيير الشركات متعددة الجنسيات (FMN) و هو متكامل كليا على مستوى الصعيد العالمي.

٤ - حسب المفكر مورس دروسي (Mourice Durosset) :

في سنة ١٩٩٤م، أوضح دروسي (Durosset) أن العولمة هي نتاج تعاقب ثلاث مراحل أساسية: (١)

أولا: (التدويل Linternationalisation) و الذي إرتبط بنمو تدفقات الصادرات.

ثانيا: (عبور الوطنيات Transnational) بالنسبة لاتدفقات الإستثمارات المتواجدة بالأسواق الخارجية.

ثالثا: (العالمية La mondialisation) التي إرتبطت بوضع أنظمة عالمية للإنتاج و المعلومات.

و يؤكد DUROUSSET أن العولمة هي تحقيق سوق موحد يشمل شركات عالمية تركز على أساس كوني، في البحث، الإنتاج، و توزيع منتجاتها و خدماتها.

٥ - حسب الإقتصادي أدوارد لتواك (EDWARD LUTWAK) :

يعرف لتواك العولمة على أنها: إنصهار العدد الهائل من الإقتصاديات القروية و الإقليمية و الوطنية في إقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء...، التي لا تعرف الرحمة في ظل إقتصاد معولم، هذه المنافسة التي تشبه الزوبعة التي لا يستطيع أحد البقاء بمنأى عنها. (٢) و منه نستنتج أن العولمة تدعو بالدرجة الأولى، إلى إلغاء الحدود بين الدول، من أجل بناء إقتصاد عالمي موحد تكون فيه القيادة للمنافس الأقوى، الذي يتمكن من الصمود أمام المنافسين، خاصة مع سرعة التعامل في الوقت الراهن، الذي أشار إليه تيل نيكر (TYLL NECKER) رئيس إتحاد الصناعة الألمانية أن " العولمة تؤدي إلى أن تتم التحولات الهيكلية بسرعة يصعب على عدد متزايد من الأفراد مسايرتها و تحمل أعباءها. " (٣)

٦ - تعاريف أخرى مختلفة:

* شهد العالم الإقتصادي تجربة جديدة في السنوات الأخيرة و تعرف هذه التجربة بإسم العولمة، فهي عبارة عن تدفق رؤوس الأموال الخاصة و الآراء الجديدة و التكنولوجيات و السلع و الخدمات في أسواق كل العالم. (١)

(1) Maurice Durosset. la mondialisation de l economie. édition histege Ellipse .1997 .p:11

(٢) - هانس بيترمارتن و هار الدشومان، فخ العولمة، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص:٥٧.

(٣) - نفس المرجع، ص: ٣٢٦.

(٤) - مجلة الأهرام، كيف توجه قوى العولمة، العدد ١٥٧١ ، ١٩٩٩م، دار الأهرام، ص:١٣.

الفصل الثاني: العولمة و الأسواق المالية

* العولمة هي إنفتاح العالم في حركة متدفقة ثقافيا و إقتصاديا و سياسيا و إجتماعيا و تكنولوجيا، فأمامنا رأس مال يتحرك بدون قيود، و بشر ينتقلون بدون حدود، و هذه ثقافات تداخلت و أسواق تقاربت أو إندمجت، و هذه دول تكتلت فأزالت حدودها الإقتصادية و الجغرافية، و شركات تحالفت فتبادلت الأسواق و المعلومات و الإستثمارات عبر الحدود. و هذه منظمات مؤثرة عالميا مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و وكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر من جهة أو بأخرى في إقتصاديات و عملات الدول. و مستوى و ظروف معيشة الناس عبر العالم، إنها بيئة جديدة و مثيرة غير مسبوقة. (١)

* العولمة تتمثل في إتجاه العلم بقاراته الخمس إلى التوحيد و الترابط بعد سقوط القطبية و تلاشي الحدود الإيديولوجية و السياسية. (٢)

* العولمة ظاهرة تاريخية تبلورت عمليا مع نهاية القرن العشرين مثلما تبلورت القومية مع نهاية القرن التاسع عشر. (٣)

* العولمة ليست ظاهرة حديثة و إفراز لحقبة ما بعد الحرب الباردة و تفكك المنظومة الإشتراكية و ذلك أن عناصرها الجوهرية قد شرعت في التشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و ميلاد الأمم المتحدة. (١)

* العولمة تعني إستبدال التبادلات بين الأمم بتبادلات بين الشركات، أي تعني رفع الجواز و الحدود أمام الشركات و المؤسسات و الشبكات الدولية الإقتصادية منها و الإعلامية. (٢)

- و من كلما سبق ذكره يمكن إعطاء مفهوم شامل للعولمة و هو:
أن العولمة هي إلغاء كافة الحدود و الخطوط الفاصلة بين البلدان، بشكل تصبح فيه خارطة العالم خالية من الحواجز و الفواصل، مثلها مثل قرية صغيرة تعيش الحرية التامة في إنتقال السلع و الخدمات، رؤوس الأموال ، الأشخاص التكنولوجيا و حتى الأفكار دون أي عوائق أو عراقيل قد تحد من حركتها، بل نستطيع القول أنها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها، الوجه الذي كشفته لحد الآن هو أن جوهرها يكمن في سهولة حركة الناس و المعلومات و السلع بين الدول على النطاق الكوني.
و منه فالعولمة هي تلك التحولات التي ترمي إلى تقوية و توسيع العلاقات الإقتصادية الدولية في السوق العالمية للسلع و الخدمات، و خاصة رؤوس الأموال.

(١) - أحمد مصطفى، تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي، الطبعة الثانية، دار الكتب، مصر ١٩٩٩م، ص:١١.

(٢) - ضياء موسوي، العولمة و جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها، مجلد ٢٨، العدد الثاني، عام الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٨م، ص:١٠.

(٣) - أيار الجميل، مفهوم العولمة، الطبعة الأولى، العدد ٢٢٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، جوان ١٩٩٨م، ص:٣٨.

(١) - محمد مالكي، العرب و أمثلة العولمة، جريدة الشرق الأوسط، بيروت ١٩٩٩م، ص: ١٥.

(2) crochet alain. La globalisation ultime stade de convergence. Sous la dire j.p. fougere et G. caire.paris 1997. pp 43-52 .

الفصل الثاني: العولمة و الأسواق المالية

الفرع الثاني: المظاهر الأساسية للعولمة

تتميز العولمة بمظاهر خاصة، و معرفة هذه المظاهر تسمح بتجنب أي نوع من الغموض و عدم الوضوح، حيث حدثت تطورات مذهلة لبعض المجالات، كالتجارة و الإنتاج و المالية، و التي سوف نظهرها فيما يلي:

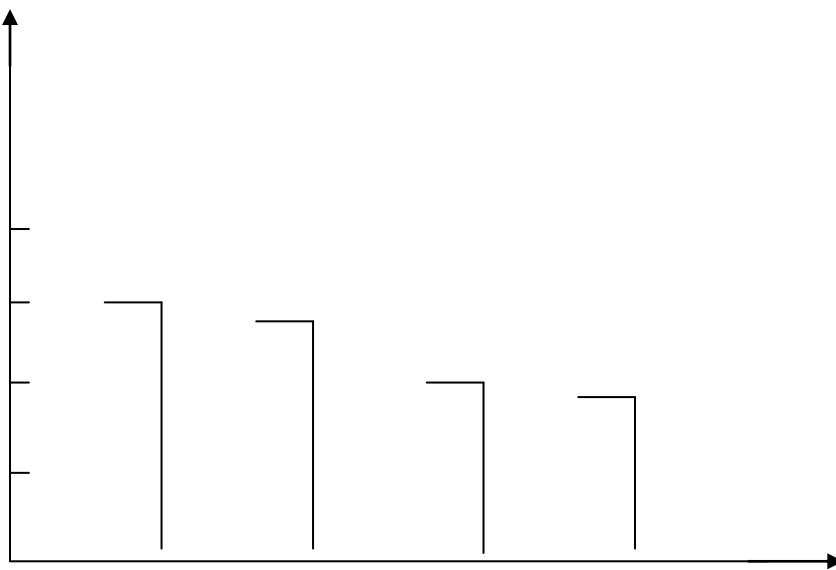
١ - التجارة أو ديناميكية التبادل:

تعتبر العلاقة بين الصادرات العالمية و الإنتاج العالمي بمثابة مؤشر عن مدى تكامل الإقتصاديات، حيث شهدت التجارة العالمية نموا سريعا نسبيا في الفترة ما بين منتصف القرن التاسع عشر و الحرب العالمية الأولى، و يعود هذا التوسع للصادرات مقارنة بالنتائج الحقيقي الذي يتضح من خلال إرتفاع معدل نمو التجارة الدولية على نمو الإنتاج خلال العقدين الماضيين كالتالي: (١) ١.٤% ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، ١.٦% ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٤ ، ١.٢% ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤ ، و ٢.٨% ما بين ١٩٨٤ - ١٩٩٤ و الشكل التالي يوضح معدل نمو الناتج و التجارة العالميين:

الشكل رقم ٢: معدل نمو الناتج و التجارة العالميين

١٩٩٤ - ١٩٦٠

نسبة مئوية %



السنوات

Source : Grozet yves. et autres .opcit. p : 10.

فرغم النمو المتزايد للتجارة بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات إلا أنها عرفت تباطؤ في أوائل السبعينات (1) ، نتيجة للصدمة البترولية ، إرتفاع تكلفة العمالة و كذا التصدع الذي عرفه نظام النقد الدولي، ثم عرفت إنتعاشا مرة أخرى في الثمانينات حتى أوائل التسعينات، حيث يتم تداول ثلث الإنتاج العالمي بين الدول اليوم، و هذا مؤشر آخر على حركة العولمة .

و بالرغم من الميول الحمائية فإن الإقتصاد العالمي لم يعرف إنقسام إلى مناطق كبرى متنافسة كما كانت هذه الظاهرة أكثر بروزا من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ حيث إستمرت الصادرات العالمية للسلع في النمو بنسبة ثابتة (٥ %) بينما الإنتاج العالمي إستقر نموه في حدود ٥% حسب المنظمة العالمية للتجارة (2)

فديناميكية المبادلات هذه تم إنشاؤها عن طريق مجموعة من الإجراءات المتخذة من طرف الدول في إطار مفاوضات الجات (GATT)* التي تمت في مجموعة من المراحل و تسمى كل مرحلة بدورة، حيث كانت الدورة الأخيرة في الأرغواي تلتها فيما بعد دورة مراكش سنة ١٩٩٤م و التي أقرت بإزالة الحواجز الجمركية في مجال التجارة الدولية و تطبيق مقتضيات التحرير على تبادل الخدمات خاصة في مجال النقل و المواصلات و التأمين ثم كللت هذه الدورات بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في أبريل ١٩٩٥م و أنيط بهذه المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الإتفاقية العامة لتعريفة الجمركية إدارة ما يزيد عن ٢٨ إتفاقية متعددة الأطراف و هي تسعى إلى تحقيق التبادل الحر و قواعدها تم تبينها من طرف الإتحاد الأوروبي.

٢ - الإنتاج أو تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

تهدف الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى خلق أو تطوير أو مراقبة المؤسسات التي تنشط خارج الإقليم، حيث طورت المؤسسات الطبرى مؤسساتها في الخارج أكثر من صادراتها عن طريق نمو لا مثيل له للإستثمار المباشر بين الأقطاب الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الإتحاد الأوروبي). فديناميكية اليابان هي مدهشة حيث إنتقل إستثماره المباشر المتراكم من ١٧ مليار دولار إلى ٢١٧ مليار دولار ما بين ١٩٨٠م و ١٩٩١م، و يفوق بذلك الإستثمار المباشر للولايات المتحدة الأمريكية الذي قدر بـ: ٢٠٦ مليار دولار مقابل ١١٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٠م. (٣)

تتجلى حركة رأس المال في الإستثمارات المباشرة، فمنذ السبعينات بدأ إلغاء القيود نسبيا على تحركات رؤوس الأموال الدولية التي كانت مفروضة في عدد من البلدان

(١) - أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة: المفهوم، المظاهر و المسببات، في مجلة العلوم الإجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٢٦، العدد ١، ربيع ١٩٩٨ م، ص: ٥٤.

(2) boyer robert et autres. Mondialisation au – dela de mythe. Op-cit . p 17.

* GATT Gernerab accord of trade and tarif.

(3) boyer robert et autres. Mondialisation au – dela des mythe. Op-cit . p 18.

الفصل الثاني: — العولمة و الأسواق المالية

الصناعية، و إستمرت عملية التحرير تدريجيا إلى التسعينات، حيث زاد إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من ١٠.٦ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ١٧٣.٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، و يعكس لنا هذا التطور بصورة واضحة حركة العولمة. (١)
و الجدول الموالي يبين لنا تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدول و كيفية تطورها.

الجدول رقم ٢: إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية داخل الدول (بلا بين الدولارات الأمريكية)

| السنوات الدول | ١٩٧١ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٣ |
|-----------------------|------|------|------|-------|-------|
| -إجمالي العالم: | ١٠.٦ | ٣٢.٣ | ٤٧.٨ | ٢٠٦.٣ | ١٧٣.٣ |
| -نصيب الدول الصناعية: | ٦.١ | ٢٥.٣ | ٣٥.١ | ١٧٤.٦ | ١٠٣.٢ |
| - حصة الدول النامية: | ٢.٦ | م.غ | ١٢.٧ | ٣١.٧ | ٧٠.١ |

المصدر: أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سابق، ص: ٥٧ .

كما يرتفع التدفق العالمي للإستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول المتقدمة في الفترة ما بين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ من ٤٨١ مليار دولار إلى ٣٣٦ مليار دولار ، و إنتقل من ١٧٩ مليار دولار إلى ٢٠٨ مليار دولار في الدول النامية ، و بالنسبة لهذه الأخيرة يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر أكبر مورد للتمويل الخارجي، لأنه أكثر إستقرارا من الإستثمارات الحوافظ و القروض البنكية. (٢)

فديناميكية هذه الإستثمارات داخل الثلاثية أصبحت ممكنة بعد رفع الحواجز المادية و القانونية لرؤوس الأموال إنخفاض كبير للتكاليف النقل و الإتصال تحرر الأسواق المالية، و الخصوصية، كما أن الإستثمارات الأجنبية مست قطاع الخدمات بصورة كبيرة: الماء، الكهرباء، الإتصالات اللاسلكية، النقل الجوي، البنوك و التأمين.

هناك ثلاثة عوامل وراء سرعة التوسع الإقتصادي في الآونة الأخيرة و هي: (٣)

- لم يعد الإستثمار الأجنبي المباشر مقصورا على الشركات الكبيرة، نظرا لتحول عدد كبير منها إلى شركات متعددة الجنسيات.

(١) - أحمد عبد الرحمان أحمد، مرجع سابق، ص: ٥٧ .

(2) fonds monétaire internationale. L'ide va dépasser le billion de dollar en 2000. Sous l'effet des fusions et acquisitions le bulletin du FMI. N° 21. 13 November.

(٣) - صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي ماي ١٩٩٧، دراسات إقتصادية و مالية و عالمية، مكتبة لبنان، ماي، ١٩٩٧، ص: ٥٦.

الفصل الثاني: — العولمة و الأسواق المالية

- زيادة التنوع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر و إرتفاع نصيب قطاع الخدمات بشكل كبير.
- إرتفاع عدد البلدان المستثمرة و المضيفة للإستثمار الأجنبي.

٣ - الشمولية المالية:

علاقت الأسواق المالية التي تعمل اليوم على أساس شبكات تتجاوز الحدود إعادة تنظيم و تدويل سريع، إذ تضاعف عدد التجديدات المالية و إنتشرت إجراءات التحرر و الإفتاح و الحركية المتزايدة التي تسمح بها التقنيات الحديثة لإرسال و معالجة الإعلام، كل ذلك أدى إلى تغيير شروط تشغيل أسواق البورصة بحددة و كذلك أسواق السندات العمومية و أسواق العملة الصعبة و بناءا عليه توازن ميزان المدفوعات و تحديد معدلات الصرف.
كما أن التحكم في قاعات السوق يهدف من الآن فصاعدا إلى تأمين أقصى مردوديات على الصعيد العالمي، و هذا بتفادي الإستثمارات الطويلة المدى، بهذا أصبحت التدفقات المالية حاليا خمسة مرات أكثر أهمية من المعاملات المتعلقة بتصدير السلع و الخدمات و حركات رؤوس الأموال الخاصة المودعة و هي بذلك أكثر أهمية من إحتياطات البنوك المركزية. (١)

و ما يتسم به الإقتصاد العالمي من تحول في هذا القرن من الصعود بقوة للمالية الدولية، هذا التحويل يعرف بالشمولية المالية و يقصد بها خلق سوق وحيدة للنقود على مستوى الكون مع إرتباطها الوطيد مع عولمة تبادلات السلع و الخدمات، و من ثم فالشمولية كانت أكثر أهمية في المجال المالي.

و من جراء الشمولية المالية يمكن للشركات المتعددة الجنسيات الصناعية و المالية أن تقترض أو تودع نقود بلا حدود حيث تريد و في الوقت الذي تريده.

الفرع الثالث: أهداف العولمة

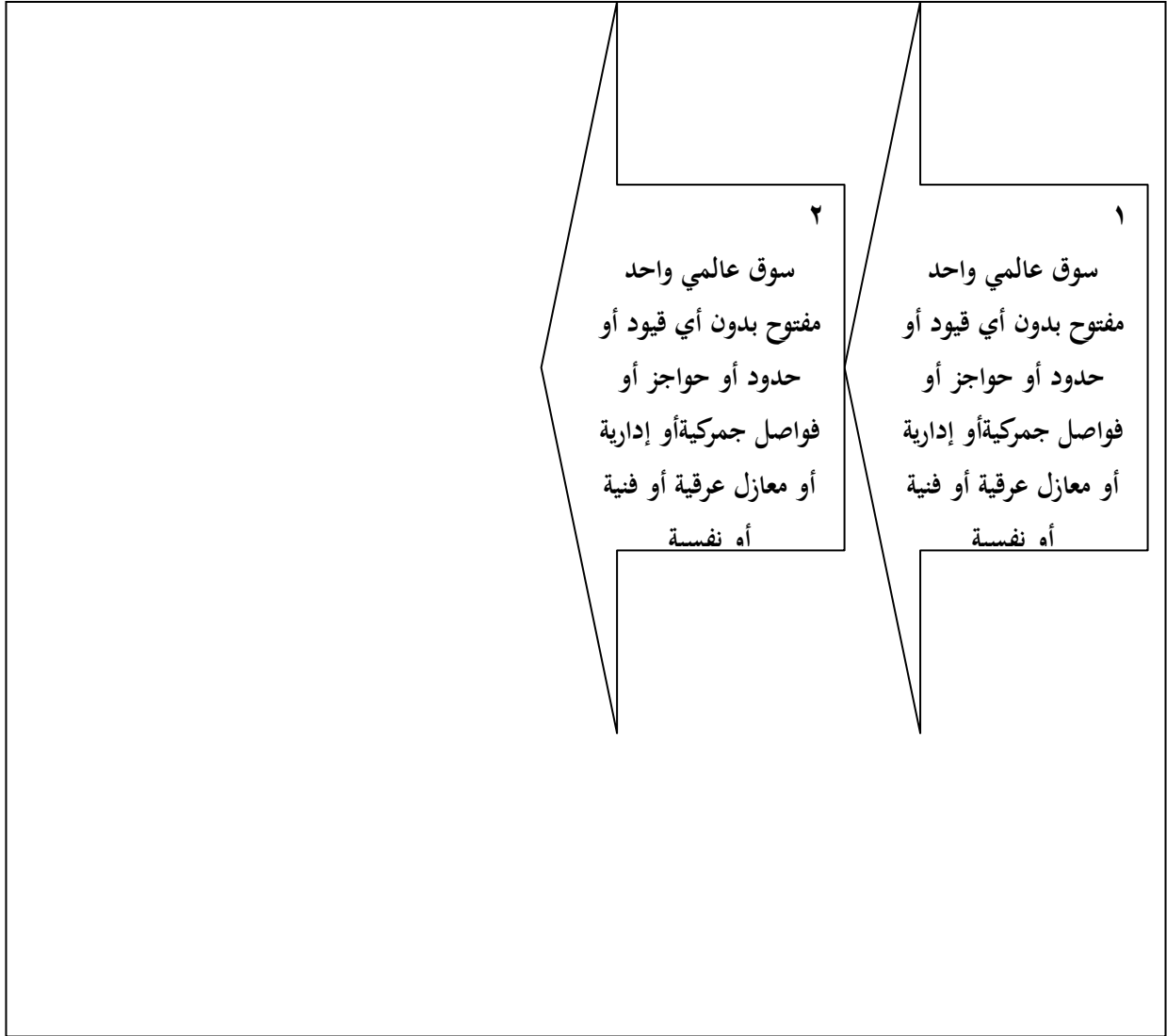
إن العولمة حقيقة واقعة، و هي حقيقة تعي ذاتها و تعرف جيدا ملامح هذه الذات، فالعولمة تحقق شفافية التواصل و علانية الإتصال، و تحقق فوق ذلك كله وحدة العالم بغير حواجز أو حدود و لعل هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن أهم الأهداف و الغايات من وراء هذه العولمة؟

و مكن ثم فإن مجموعة الأهداف الرئيسية للعولمة تظهر من خلال الشكل الموالي و التي يتم توصيفها بإيجاز فيما يلي:

(1) boyer robert et autre. mondialisation au dela de mythes. op - cit .; p : 19.

الفصل الثاني: العولمة و الأسواق المالية

الشكل رقم ٣: مجموعة أهداف العولمة



الهدف الأول: الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية، بل إقامة سوق متسع يشمل العالم كله، و يشمل كافة قطاعاته و مؤسساته و أفراده، أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة و تفاعلة في نطاق هذا الهدف يتم إحتكاك مباشر و غير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثهم الحضاري و ثقافتهم المتعددة و إختلافهم الفكري.

الهدف الثاني: الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة و متكاملة سواء من حيث المصالح و المنافع المشتركة، أو من حيث الإحساس و الشعور بالخطر الواحد الذي يهدد البشرية جميعا، و أهمية تحقيق الأمن الجماعي، بإبعاده الكلية و عناصره الجزئية الفاعلة فيه، و التصدي للخطر الذي يهدد الإستقرار و الأمن العالمي بالقضاء على بؤر النزاع و مصادر التوتر و عوامل القلق.

الهدف الثالث: الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي، سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة، حقوق الإنسان، الخ خاصة و أن هذا التجانس لا يكون بالتمائل و لكنه قائم على التعدد و التنوع.

الهدف الرابع: تنمية الإتجاه نحوى إيجاد لغة إصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة واحدة للعالم، يتم إستخدامها سواء في التخاطب بين البشر أو بين الحسابات الإلكترونية، و من ثم فإن كثرة الإحتكاك و التعامل سوف تدفع إلى ظهور لغة تزيد من عملية التقارب اللغوي إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة.

الهدف الخامس: الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء بمعنى أن يتم تديريجيا إزالة الفوارق الجنسية من خلال تكثيف عمليات المزج بين عناصر الجنس البشري، حتى يحدث الإنسجام و التوافق ، و من ثم يتم تنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم.

الهدف السادس: تعميق الإحساس و الشعور العام بالإنسانية البشرية و إزاحة و إزالة كل أشكال التعصب و التمايز العنصري وصولا إلى عالم إنساني بعيد عن التناقضات، و من ثم فإن العولمة تصبح أول واقع إنساني في التاريخ، فهي تشتعل في عقول البشر و غدراهم بالمصير الإنساني.

الهدف السابع: إنبعث بعث رؤية جديدة تكون بمثابة حركة تنوير كبرى فاعلة كتيار كهربائي يسري في طموحات البشر بإختلاف أجناسهم و دولهم و بالتالي يكسب تيار العولمة من القوة ما يؤهله لمزيد من التدفق إلى إتساع التجارب.

إن العولمة بذلك لها بيئتها و عواملها الفاعلة . و إن أهداف العولمة بشكل عام هي أهداف كل من هذه العناصر بشكل خاص. و هناك أهداف أخرى للعولمة و تتمثل في: (١)

- تفكيك و إزالة الحدود الفاصلة و إنهاء التوجيهات الجزئية و الإقتصاد المحلي.
- بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع و الخدمات و صناعة الأفكار على مستوى الحجم الإقتصادي الكبير.

- إعطاء الفرصة الكاملة لقوى الابتكار و الخلق و الإبداع.
- الإنطلاق إلى آفاق شاسعة، و نطاقات واسعة تضي قدرًا كبيرًا من التقدم و التنمية المستدامة.

و بهذه العناصر الفاعلة تملك قوى العولمة مؤهلات نجاح غير محدودة قائمة على دراسات دقيقة شاملة ليس للحاضر القابل للتعليم، و لكن للمستقبل إمتداداته في منظور العولمة.

المطلب الثاني: مزايا العولمة نتاج حراك

(١) - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص ص: ١١٤-١١٥ .

